

Distr.: General
28 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والعشرون
٢٩-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١٦/٢١ *

ناميبيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

181115 201115 GE.15-18768 (A)



مقدمة

- ١- لا تزال ناميبيا تنعم، منذ ٢٥ سنة خلت، بوضع ديمقراطي مستقر اتسم بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة خضعت للمراقبة استيفاءً للمعايير الدولية. وقد جرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وينص القانون الانتخابي لعام ٢٠١٤ على خضوع العملية الانتخابية للمراقبة القضائية وعلى إمكانية الطعن في نتائج الانتخابات أمام المحاكم.
- ٢- وينقسم البلد جغرافياً إلى ١٤ منطقة. وهناك ثلاثة مستويات من الحكم هي: الحكومة المركزية التي تتألف من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء؛ والمجالس الإقليمية والسلطات المحلية التي تتألف من ١٨ بلدية، و١٧ مجلساً للمدن و١٨ مجلساً للقرى.
- ٣- وتدار شؤون الحكم من قبل السلطة التنفيذية (الرئيس ومجلس الوزراء) التي يختار أعضاؤها من البرلمان. والسلطة التنفيذية مسؤولة عن الإدارة اليومية لشؤون الدولة خدمة للمصلحة العامة. وتنص المادة ٢٧(٢) من الدستور ناميبيا على أن يمارس الرئيس السلطة التنفيذية، ويشغل منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة. ويعد فخامة الرئيس الدكتور هاجي جينجوب، الذي تولى رئاسة جمهورية ناميبيا في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٥، ثالث رئيس منذ استقلال ناميبيا في عام ١٩٩٠. وأنشأ معالي الرئيس مجلساً رئاسياً يتألف من الرئيسين السابقين ورؤساء الوزراء السابقين فضلاً عن أشخاص آخرين ممن يراهم الرئيس أهلاً لتقديم المشورة له بشأن المسائل التي تهم الأمة.
- ٤- وتملك ناميبيا نظاماً برلمانياً يتألف من مجلسين هما الجمعية الوطنية التي تمارس السلطات التشريعية وفقاً للدستور، والمجلس الوطني، الذي يعد، وفقاً للمادة ٦٣(١) و٧٤(١)(أ) من الدستور مجلساً لاستعراض مشاريع القوانين.

أولاً- المنهجية وإعداد التقرير

- ٥- تولت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني تجميع هذا التقرير استناداً إلى المعلومات التي وردت من مختلف الوزارات التنفيذية، وسائر المؤسسات الحكومية^(١). وأطلعت الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، على مشروع التقرير لكي تدلي بتعليقاتها وتقدم مساهماتها قبل أن يقره مجلس الوزراء.
- ٦- ويتبع هذا التقرير المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان للجولة الثانية بما يشمل وصف المنهجية، والتطورات، ولا سيما على مستوى الإطار المعياري والمؤسسي، والحالة على أرض الواقع، ومتابعة نتائج الاستعراض السابق، وتحديد الإنجازات والتحديات، والأولويات.

ثانياً- الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان

٧- جميع الحقوق والحريات الأساسية مكرسة في الدستور بوصفه القانون الأسمى في البلد. وتتبع ناميبيا نهج الأحادية، وتنص المادة ١٤٤ من الدستور على أن جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها ناميبيا تشكل جزءاً من القانون الناميبي. وإنفاذاً للأحكام ذات الصلة في الدستور والصكوك الدولية الأخرى، أنشأت ناميبيا المؤسسات واتخذت التدابير الإدارية التالية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

السلطة القضائية

٨- تمثل السلطة القضائية أحد أجهزة الدولة الثلاثة إلى جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتخضع العلاقة بين هذه الأجهزة لمبدأي سيادة القانون وفصل السلطات. ويشكل هذان المبدأان جزءاً لا يتجزأ من نظام الحكم في ناميبيا لأنه يضمن استقلال كل جهاز من أجهزة الدولة ويسمح في الوقت نفسه بوضع ضوابط وموازين رقابية مشتركة بين الأجهزة.

٩- واستقلال القضاء مكفول بموجب الدستور الناميبي الذي يعد أسمى قانون في البلد^(٢). وما انفكت ممارسة السلطة القضائية لاستقلاليتها تؤدي دوراً هاماً في الارتقاء بحقوق الإنسان وتعزيزها في ناميبيا.

١٠- وتواصل الحكومة في إطار جهودها لتعزيز فرص الاحتكام إلى القضاء، إنشاء محاكم أدنى درجة في المناطق التي لا توجد فيها محاكم دائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مقر ثان للمحكمة العليا في الجزء الشمالي من البلد، حيث يقطن حوالي ٥٠ في المائة من السكان، ويجري تعزيزه لمعالجة القضايا المدنية والجنائية.

مكتب أمين المظالم

١١- يضطلع أمين المظالم بولاية مزدوجة بالمعنى التقليدي باعتباره حامي حقوق الإنسان. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أطلق فخامة رئيس جمهورية ناميبيا خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ من أجل تحسين واحترام وإعمال حقوق الإنسان في ناميبيا وتمشياً مع الفقرة ٧١ من الجزء الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، بشأن صياغة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقد يسر مكتب أمين المظالم عملية إعداد وصياغة الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بطريقة تشاركية وجامعة. وفي إطار هذه العملية استكملت دراسة مرجعية بشأن حقوق الإنسان في ناميبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتشمل الخطة سبعة مجالات مواضيعية هي الحصول على الخدمات الصحية، وإمكانية الاحتكام إلى القضاء، والحصول

على التعليم، والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في السكن، والحصول على الأرض والحق في عدم التعرض للتمييز.

١٢- ومكتب أمين المظالم في ناميبيا هو الوحيد في أفريقيا الذي اعتمد في الفئة "ألف" بموجب مبادئ باريس طوال السنوات التسع الماضية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١.

١٣- واضطلع أمين المظالم كذلك بمسؤولية التثقيف في مجال حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من حماية حقوق الإنسان ووضع مشاريع شتى يجري تنفيذها بهدف تثقيف الجمهور بشأن مسائل محددة. ففي الفترتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٣-٢٠١٤، شرع أمين المظالم في تنفيذ مشروع لتثقيف أطفال المدارس بشأن حقوق الإنسان، وموضوعه: "مدرستي وحقوقتي ومسؤولياتي".

١٤- وعززت قدرات أمين المظالم عن طريق زيادة ملاك الموظفين لتلبية جملة احتياجات منها إنشاء مكتب محامي الأطفال. وستساعد هذه الشعبة أمين المظالم في أداء ولايته الدستورية في مجال حقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق الأطفال وعلى حماية حقوق الإنسان بوجه عام.

وزارة العدل

١٥- أنشأت الحكومة، سعياً منها لتتبع الوفاء بالتزاماتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان بموجب الصكوك الدولية، اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتتمثل أهداف هذه اللجنة في تقديم المشورة والمساعدة للحكومة في مجال تطبيق ونشر المعارف المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتقديم توصيات بشأن إدخال تعديلات على القانون الحالي لوضع التزامات الدولة الطرف موضع التنفيذ. وتتولى وزارة العدل مسؤولية تنسيق أعمال اللجنة، وتقوم مقام أمانتها.

١٦- وأنشئت مديرية المساعدة القانونية في وزارة العدل لإدارة نظام المساعدة القانونية عملاً بقانون المساعدة القانونية لعام ١٩٩٠. وهذه الإدارة ملزمة بتقديم المساعدة القانونية المجانية في القضايا المدنية والجنائية على حد سواء. ويُستند في منح المساعدة القانونية إلى معايير تشمل مستوى الدخل وحديثات القضية على النحو المحدد في اللوائح التي اعتمدها وزير العدل. ويمكن للشخص أن يقدم طلباً للحصول على المساعدة القانونية إذا لم يكن باستطاعته تحمل أتعاب محام خاص. ويمكن أن يستفيد مقدم الطلب من خدمات محام منتدب في إطار تقديم المساعدة القانونية أو يوعز إلى محام خاص بتمثيله.

قوة الشرطة الناميبية

١٧- تبلغ مراكز الشرطة والمراكز الفرعية التابعة لها في البلد ١٣٢ مركزاً. وقد بنيت خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ثمانية مراكز شرطة إضافية تضم غرفاً لتوقيف المتهمين وخلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، بني ٢٢ مركز شرطة يضم غرف توقيف. وتتواصل جهود الحكومة في سبيل تحسين غرف التوقيف بمراكز الشرطة من أجل تحسين ظروف الاحتجاز فيها على نطاق البلد، وبناء مزيد من مراكز الشرطة.

١٨- وخلال عام ٢٠١٣، أنشأت الشرطة الناميبية إدارة تعنى بحقوق الإنسان يعمل بها موظفون قانونيون لتقديم المشورة للشرطة الناميبية وتدريبها في مجال حقوق الإنسان. وتتولى هذه الإدارة أيضاً التنسيق مع شعبة التحقيقات الداخلية للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الشرطة.

نظام العدالة الجنائية واحترام الحريات المدنية

١٩- تنص المادة ١٢ من دستور ناميبيا على الحق في المحاكمة العادلة. ويقع على الدولة عبء إثبات جرم الشخص المتهم بما لا يدع مجالاً للشك في القضايا الجنائية.

٢٠- ويمثل قانون الإجراءات الجنائية، وهو القانون رقم ٥١ لعام ١٩٧٧ بصيغته المعدلة، أهم التشريعات التي تنظم الإجراءات الجنائية في نظام العدالة الجنائية بما في ذلك تنظيم التفتيش والمصادرة والتوقيف وتوجيه الاتهام والكفالة والإقرار وشهادة الشهود وقانون الإثبات وإجراءات إصدار الأحكام فضلاً عن الطعون. ووفقاً لأحكام المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية يحق للمتهم الموقوف الحصول على مساعدة ممثله القانوني منذ لحظة توقيفه حتى انتهاء القضية. ومن حق المتهم أيضاً أن يلتزم الصمت خلال الإجراءات الجنائية.

٢١- وللأشخاص المتهمين الحق، بموجب الدستور الناميبية، في التماس الإنصاف من المحكمة المختصة في حال انتهكت حقوقهم على أيدي أفراد الشرطة أو موظفي الدولة؛ (قضية إيامبو ضد وزير السلامة والأمن)^(٣).

٢٢- ولا تزال ناميبيا تواجه تحديات تتعلق بطول أمد المحاكمات الناجم عن عوامل من قبيل نقص القدرات وعدم الانسجام بين جهات التحقيق والنيابة العامة. ويمثل ارتفاع التكاليف القانونية من العوائق الشائعة الأخرى التي تعيق فرص غالبية الناس في الاحتكام إلى القضاء بسبب عدم قدرتهم على تحمل أتعاب محام خاص. وتظل خدمات المساعدة القانونية المقدمة غير كافية في كثير من الأحيان بسبب قيود الميزانية. وينضاف عامل طول المسافات إلى العوائق الأخرى التي تعترض إمكانية الاحتكام إلى القضاء بالنسبة للعديد من الأشخاص. وقد لا يكون باستطاعة الشخص الذي

تنتهك حقوقه في المناطق الريفية تحمل تكاليف وسائل النقل أو الوصول إليها من أجل رفع دعوى قضائية في أقرب مدينة أو تحمل تكاليف إقامته في تلك المدينة خلال فترة التقاضي.

ثالثاً- التشريعات التي أقرها البرلمان منذ الاستعراض السابق

٢٣- ترد فيما يلي التشريعات التي سُنت والتدابير التمكينية الأخرى التي استحدثت امتثالاً للالتزامات بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان منذ آخر تقرير قُدم في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٢٤- قانون إدارة التوظيف، وهو القانون رقم ٨ لعام ٢٠١١. وينص على إنشاء الإدارة الوطنية للتوظيف من أجل إلزام بعض أصحاب العمل والمؤسسات بتقديم تقارير وبالالتزامات أخرى، وكفالة منح التراخيص ووضع الضوابط لوكالات التوظيف الخاصة.

٢٥- قانون دائرة السجون، وهو القانون رقم ٩ لعام ٢٠١٢، الذي ألغى كلياً قانون السجون رقم ١٧ لعام ١٩٩٨، وحلَّ محله. وينص القانون الجديد على إنشاء دائرة السجون في ناميبيا وعلى المسائل ذات الصلة بها.

٢٦- القواعد الخاصة بالمحكمة العليا لناميبيا، بموجب المادة ٩ من قانون المحكمة العليا، وهو القانون رقم ١٦ لعام ١٩٩٠، الذي دخل حيز النفاذ في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبموجب القواعد الجديدة أُلغيت جميع القواعد السابقة الخاصة بالمحكمة العليا. وتبين المادة ١٠٨ من القواعد الجديدة الإجراءات والشروط السابقة لتنفيذ حجز الممتلكات غير المنقولة وإحالة الحكم. وقد سُنت القواعد الجديدة لحظر حجز الممتلكات غير المنقولة أو بيعها دون تقديم أدلة للمحكمة تفيد بأن المدين المحجوز عليه أو غيره من الأشخاص ليس لديه ما يكفي من الممتلكات المنقولة لتنفيذ أمر الحجز. وتنص القاعدة أيضاً على ممارسة الرقابة القضائية على بيع الممتلكات غير المنقولة، وهو ما لم يكن يحدث في الماضي.

٢٧- اللوائح الناظمة للأمر المتعلق بأجور العمال المنزليين بموجب المادة ١١ من قانون العمل لعام ٢٠٠٧. وقد دخلت هذه اللوائح حيز النفاذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتحدد اللوائح الشروط المتعلقة بالحد الأدنى للأجور وشروط تكميلية دنيا لتوظيف العمال المنزليين.

رابعاً- وسائل الإعلام وحرية الصحافة

٢٨- إن حرية الإعلام والتعبير مكفولة بموجب المادة ٢١ من الدستور الناميبي. وتسلم الحكومة بأهمية حرية الإعلام والصحافة في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية وغيرها من حقوق الإنسان وكشف انتهاكات هذه الحقوق في البلد. وفي هذا الصدد، أيدت الحكومة إنشاء مكتب أمين مظالم الإعلام في عام ٢٠٠٩، وهو يشكل جزءاً من نظام التنظيم الذاتي استرشاداً بتوجيهات

إعلان الاتحاد الأفريقي للمبادئ المتعلقة بحرية التعبير^(٤). والحكومة ملتزمة أيضاً بسن تشريعات تتعلق بالحصول على المعلومات.

٢٩- وقد كان تقييم منظمة بيت الحرية ومنظمة "مراسلون بلا حدود" للبيئة الإعلامية في ناميبيا إيجابياً على مدى العامين الماضيين. واحتلت ناميبيا، بحسب المؤشر العالمي لحرية الصحافة لمنظمة "مراسلون بلا حدود" لعام ٢٠١٥، المرتبة السابعة عشرة بين ١٨٠ بلداً في العالم استناداً إلى معايير تشمل تعددية واستقلالية وسائط الإعلام واحترام سلامة وحرية الصحفيين والبيئة التشريعية والمؤسسية التي تعمل فيها.

خامساً- الانتفاع بالأرض

٣٠- تواصل الحكومة برنامجها المتعلق بإصلاح الأراضي وإعادة التوطين، عن طريق منح الأراضي للفئات المحرومة تاريخياً. ويستهدف هذا البرنامج خمس فئات من السكان هم: جماعة السان؛ والمقاتلون السابقون؛ والمشردون والمعوزون والأشخاص الذين لا يملكون أرضاً؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والسكان من أبناء المناطق المجتمعية المكتظة. وفيما يتعلق بسياسة إعادة التوطين، تعطى الأفضلية للمرأة في طلبات إعادة التوطين المقدمة إلى وزارة الإصلاح الزراعي.

٣١- ومن جهة أخرى، يشار إلى حقوق المرأة بشكل محدد في السياسة الوطنية للأراضي استناداً إلى المادة ٩٥(أ) من الدستور. وتحظى المرأة في إطار هذه السياسة بنفس مركز الرجل فيما يتعلق بجميع أشكال حقوق الأرض، سواء كأفراد أو أعضاء في الصناديق الاستثمارية للأسر المالكة للأراضي.

٣٢- ويتوخى برنامج حيازة وتوزيع الأراضي الحكومي حيازة ٥ ملايين هكتار من الأراضي بحلول عام ٢٠٢٠. وقد حازت الحكومة أكثر من ٢,٨ مليون هكتار من الأراضي من خلال تطبيق سياسة "البيع الرضائي بين البائع والمشتري" خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في الماضي لإعادة توزيع الأراضي، لا تزال كفة ملكية الأراضي تميل لمصلحة عدد صغير من المزارعين غالبيتهم من البيض. وقد اتسمت محاولات الحكومة لتوزيع الأراضي طوال السنوات الـ ٢٥ الماضية بالبطء، ولم تسفر عن تسليم الأراضي للعديد من الأسر التي تحتاج إليها بقدر يفني بالغرض نظراً لتحديد المزارعين الملاك أسعاراً مرتفعة جداً للأراضي الزراعية المعروضة على الحكومة.

٣٣- وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة اللجنة المعنية بالتفاوض على أسعار المزارع بموجب القانون المعدل للقانون الزراعي (التجاري) المتعلق بإصلاح الأراضي، وهو القانون رقم ١ لعام ٢٠١٤. وتمنح هذه اللجنة ملاك الأراضي فرصة التفاوض مع الحكومة على أسعار شراء الأراضي الزراعية. ويشجع هذا الإطار القانوني ملاك المزارع على تسريب جزء من أراضيهم الزراعية للسوق.

سادساً- الاستراتيجيات الحكومية لمعالجة الفقر والتخلف في البلد

٣٤- سعياً لمعالجة قضية الفقر في ناميبيا، وضعت الحكومة برامج شتى تشمل، في جملة أمور، إنشاء وزارة القضاء على الفقر والرفاه الاجتماعي، التي تضطلع بولاية تنسيق جميع البرامج الرامية إلى الحد من الفقر في البلد. وتماشى هذه البرامج مع رؤية عام ٢٠٣٠ المرسومة للبلد. ويذكر من بين هذه البرامج ما يلي: المشروع الأخضر، وتنمية جماعة السان، وتوزيع الأراضي، وبرنامج الإسكان الشامل وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، وتوفير مياه الشرب المأمونة، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمعدات.

٣٥- وتساهم وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل في تحقيق الازدهار بتمكين المرأة من اكتساب المعارف والمهارات من خلال برامج تمكين المرأة، وتقديم منح صغيرة للمشاريع، وتدريب صاحبات المشاريع التجارية الصغيرة وتعزيز قدراتهن. وعلاوة على ذلك، أجرت هذه الوزارة، بالاشتراك مع لجنة التخطيط الوطنية، دراسة عن فقر الأطفال كشفت التأثير الإيجابي للمنح الاجتماعية التي تقدم للمسنين ومنح حضانة الأطفال على مستويات الفقر.

تعزيز حقوق الشعوب الأصلية

٣٦- ما انفكت ناميبيا تعزز المشاريع والبرامج الرامية إلى ضمان حماية مجتمعات الشعوب الأصلية وحقوقها. وفي هذا الصدد، اشترت الحكومة ست مزارع خلال السنتين المائيتين ٢٠١٢/٢٠١١ و٢٠١٣/٢٠١٢ من أجل إعادة توطين جماعة الهاي أوم سان بالقرب من منتره إيتوشا الوطني، الذي يعتبر أيضاً أرض أجدادهم. وبالإضافة إلى ذلك، شيدت الحكومة أيضاً مرافق صحية في جميع أنحاء البلد، في المناطق التي تقطنها غالبية من الشعوب الأصلية كما هو الحال في تسومكوي، ومزرعة أوتكومس، وسيرينكوب وتسينتسايس وأوميغا وأوهايجوا من أجل تقديم خدمات صحية تفي بالغرض لتلك المجتمعات المحلية.

٣٧- وقد عين مؤخراً نائب وزير يعنى بشؤون المجتمعات المحلية المهمشة في مكتب الرئيس وهو مكلف بالنظر في مخنة شعب السان وغيره من المجتمعات المحلية المهمشة في البلد.

حق الشعوب الأصلية في التعليم

٣٨- في عام ٢٠٠٧، أطلق مكتب رئيس الوزراء رسمياً حملة "العودة إلى المدرسة والبقاء فيها" بهدف تشجيع التلاميذ من أبناء المجتمعات المحلية المهمشة على الالتحاق بالمدارس والاستمرار في الدراسة. وعلاوة على ذلك، عمل مكتب رئيس الوزراء أيضاً على إعداد كتيب عن عمل الأطفال في أوساط جماعات السان ووضع إطار للسياسة العامة المتعلقة بالمجتمعات المحلية المهمشة.

٣٩- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت السياسات التالية لتعزيز إدماج الأطفال المهمشين في التعليم:

- خيارات السياسة العامة من أجل تعليم الأطفال المهمشين؛
 - السياسة القطاعية بشأن التعليم الجامع؛
 - سياسة قطاع التعليم المتعلقة بالأطفال الأيتام والضعفاء؛
 - سياسة قطاع التعليم المتعلقة بمنع حالات الحمل بين الطالبات والتعامل مع هذه الحالات؛
 - البرنامج الوطني للأطفال.
- ٤٠- وتشمل التدابير الأخرى المطبقة لإبقاء أطفال المجتمعات الشعوب الأصلية في المدارس ما يلي:
- (أ) المدارس المتنقلة: استحدثت وزارة التعليم المدارس المتنقلة لضمان بقاء أطفال مجتمعات الرحل في المدارس واستكمال التعليم الابتدائي الإلزامي؛
- (ب) برنامج التغذية المدرسية: استحدثت وزارة التعليم برنامج التغذية المدرسية. وبناء على طلب تقدمه المدرسة، يحصل الأطفال على وجبة واحدة في اليوم على الأقل لتحسين التغذية وزيادة التركيز. وقد أظهرت الدراسات أن هذا البرنامج كان له أثر إيجابي على معدل الالتحاق بالمدارس ومعدلات النجاح؛
- (ج) توفير التعليم الابتدائي للجميع: في عام ٢٠١٣، ألغت الحكومة المساهمة المالية الإلزامية التي يقدمها الآباء لصندوق تطوير المدارس بالنسبة لجميع تلاميذ المرحلة الابتدائية، الأمر الذي زاد من فرص الحصول على التعليم الابتدائي؛
- (د) المساعدة المالية: تقدم الحكومة للمدارس التي يرتادها تلاميذ من جماعة السان بدلات النقل والنفقات اللوجيستية الأخرى لتيسير فرصهم في الحصول على التعليم.

سابعاً- التحسينات والإنجازات في مجال البنية التحتية

الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

٤١- تحسنت فرص الوصول إلى مصادر مياه الشرب لتبلغ ٩٨,٤ في المائة في المناطق الحضرية و٨٧,٤ في المائة في المناطق الريفية على التوالي منذ الاستعراض الأخير. وأظهرت الدراسة الاستقصائية الوطنية للإيرادات ونفقات الأسر المعيشية للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ أن ٧٢ في المائة من الأسر المعيشية في البلد تسكن على بعد أقل من كيلومتر واحد من مصدر مياه الشرب الخاص بها. إلا أن ٢٤ في المائة من الأسر المعيشية تضطر إلى قطع مسافة تتراوح بين ١ و٢ كيلومتر لطلب مياه الشرب، ويضطر ١ في المائة تقريباً من هذه الأسر لقطع مسافة تزيد عن ٥ كيلومترات للوصول إلى مصدر المياه الخاص بها^(٩). وقد ذُكرت ناميبيا في تقرير برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف حول التقدم المحرز في مجال الصرف الصحي ومياه الشرب:

تحديث سنة ٢٠١٢، ضمن البلدان التي حققت الغاية المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة من الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢- وتحسنت كذلك إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي لتبلغ ٥٦,١ في المائة في المناطق الحضرية و١٦,٩ في المائة في المناطق الريفية، ومع ذلك لا يزال ٤٣,٩ في المائة من سكان المناطق الحضرية و٨٣,١ في المائة في المناطق الريفية يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي.

٤٣- وفي تموز/يوليه ٢٠١٣ قررت الحكومة تزويد الأسر المعيشية الفقيرة في المناطق الريفية بالمياه الصالحة للاستهلاك البشري مجاناً وذلك في إطار سياسة توفير المياه ومرافق الصرف الصحي لعام ٢٠٠٨.

٤٤- وتملك الحكومة استراتيجية وطنية للصرف الصحي للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، التزمت في إطارها ببناء مرافق صحية أو مراحيض محسنة في المناطق الريفية. بيد أن الدراسة الاستقصائية الوطنية للإيرادات ونفقات الأسر المعيشية تظهر أن ٤٩ في المائة من الأسر المعيشية في البلد لا تملك مراحيض. وهناك جهود تبذل لبناء مراحيض جافة في المناطق الريفية في جميع أنحاء البلد. وبدأ برنامج بناء المراحيض خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

الوصول إلى المدارس

٤٥- يبلغ الإنفاق الحكومي على التعليم من خلال وزارة التعليم حوالي ٨,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من الميزانية الوطنية السنوية. وخلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، حصلت وزارة التعليم على ميزانية قدرها ١٣,١ بليون دولار ناميبي. (حوالي ٥٩٣ ٠٤٠ ٠٢١ دولار من دولارات الولايات المتحدة) وهي من أعلى الميزانيات في أفريقيا.

٤٦- وتظهر الدراسة الاستقصائية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ أن حوالي ٤٩ في المائة من الأسر المعيشية في ناميبيا تسكن على بعد أقل من كيلومترين من أقرب مدرسة ابتدائية فيما يعيش ٢٥ في المائة من هذه الأسر على بعد مسافة لا تتجاوز كيلومترين إلى ثلاثة كيلومترات. ولا يزال حوالي ٨ في المائة من الأسر المعيشية في البلد تعيش على بعد أكثر من ٢٠ كيلومتراً من أقرب مدرسة ابتدائية. ويختلف الوضع في المناطق الحضرية، حيث يعيش ٧١ في المائة من الأسر على مسافة لا تتجاوز كيلومتر واحد عن أقرب مدرسة ابتدائية مقارنة بـ ٣١ في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الريفية.

٤٧- ونفذت الحكومة من خلال وزارة التعليم وبالتعاون مع جهات معنية أخرى رئيسية مشروع منتدى المربيات الأفريقيات في البلد الذي يهدف إلى إدماج أطفال الفئات الضعيفة، بمن فيهم أطفال جماعة السان، في نظام التعليم الأساسي، مع التركيز بوجه خاص على تعليم الفتيات.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٢، تحققت المساواة بين الجنسين إلى حد كبير في المرحلتين الابتدائية والثانوية، بتسجيل نسب متساوية من الجنسين في المدارس الابتدائية، وتسجيل نسب أعلى من الفتيات مقارنة بالفتيان في المدارس الثانوية.

٤٩ - وتهدف خطة العمل الوطنية المعنونة "التعليم للجميع" للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥، إلى ضمان حصول جميع الأطفال، لا سيما الفتيات وأطفال الفئات المهمشة، على التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي بحلول عام ٢٠١٥. وفي إطار هذه السياسة، تسعى الحكومة جاهدة إلى تحسين وضمان فرص الحصول على التعليم من خلال بناء مدارس على مسافة لا تتجاوز ٥ كيلومترات سيراً على الأقدام.

٥٠ - وتحسنت فرص الحصول على التعليم كثيراً باعتماد وتنفيذ عدة سياسات بينها سياسة قطاع التعليم المتعلقة بالأطفال الأيتام والضعفاء (٢٠٠٨)، وسياسة قطاع التعليم لمنع حالات الحمل بين الطالبات والتعامل مع هذه الحالات (٢٠٠٩) والسياسة القطاعية المتعلقة بتوفير التعليم الجامع (٢٠١٣)، وتطبيق التعليم الابتدائي المجاني المتاح للجميع (٢٠١٣).

الوصول إلى المرافق الصحية

٥١ - إن إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية متاحة لجميع المواطنين في ناميبيا. ومنذ عام ٢٠١١، بنت الحكومة ٩٠ مستوصفاً جديداً للرعاية الصحية الأولية، و٤٥ مركزاً صحياً وأربعة مستشفيات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تجديد ما مجموعه ١١ مركزاً صحياً و٢٣ مستشفى و٣٨ مستوصفاً في كل أنحاء البلد. وتتركز نسبة ٧٥ في المائة من المستوصفات التي بنيت حديثاً في المناطق الريفية. وتشير الدراسة الاستقصائية للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى أن حوالي ٤٩ في المائة من الأسر المعيشية في ناميبيا تسكن على بعد مسافة لا تتجاوز كيلومترين من أقرب مرفق صحي فيما تعيش ٣٦ في المائة من هذه الأسر على بعد مسافة لا تتجاوز خمسة كيلومترات منها. غير أن حوالي ٧ في المائة من الأسر تضطر إلى قطع مسافة تزيد عن ٤٠ كيلومتراً للوصول إلى مرفق صحي، لا سيما في المناطق الريفية.

٥٢ - ولا تزال الحكومة تعمل من خلال وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية على ضمان حصول سكان البلد على الخدمات الصحية. وفي إطار مشروع الصحة الجنسية والإنجابية والإدماج، بذلت جهود كبيرة لتقوية الارتباطات الثنائية الاتجاه بين الصحة الجنسية والإنجابية/فيروس نقص المناعة البشرية وإدراجها وإدماجها على صعيدي السياسات وتقديم الخدمات. وتقوم وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، بدعم من شركائها، بتجريب خدمات - دمج الصحة الجنسية والإنجابية/فيروس نقص المناعة البشرية من خلال نماذج لتقديم الخدمات في مواقع تجريبية مختارة باتباع نهج الرعاية الصحية الأولية.

٥٣- وبالإضافة إلى المرافق الصحية في المناطق، تقدم الحكومة من خلال الوزارة خدمات توعية منتظمة للمجتمعات المحلية التي تفتقر إلى المرافق الصحية.

٥٤- وفي إطار خطة التنمية الوطنية الرابعة (٢٠١٣-٢٠١٧)، اعتبرت الحكومة الحصول على خدمات صحية جيدة من الأولويات الرئيسية لرفع مستوى معيشة السكان في المناطق الحضرية والريفية.

٥٥- وترصد الحكومة التقدم المحرز بشأن الوفيات النفاسية من خلال إجراء استقصاءات صحية ديمغرافية دورياً. وأجري آخر استقصاء من هذا النوع في عام ٢٠١٣ وصدر تقرير عنه في عام ٢٠١٤. وزاد معدل الوفيات النفاسية من ٢٢٥ وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في عام ١٩٩٢ إلى ٤٤٩ وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ويشير تعداد الأسر المعيشية الناميبية لعام ٢٠١١ إلى أن معدل الوفيات النفاسية بلغ ٦٠٤ وفيات لكل مائة ألف ولادة حية. ومنذ ذلك الحين، أولت الحكومة الأولوية للوفيات النفاسية بوصفها مسألة ملحة بوسائل منها توفير مزيد من خدمات الرعاية الصحية النفاسية، وتوزيع الموظفين المدربين على نحو أكثر إنصافاً بين المناطق الحضرية والريفية. ويمثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في ارتفاع معدل الوفيات النفاسية في البلد.

٥٦- وفيما يلي المبادرات والسياسات الرئيسية التي اتخذت للحد من الوفيات النفاسية في ناميبيا:

- خريطة طريق للتعجيل بخفض الوفيات النفاسية ووفيات المواليد وإعادة النظر في نطاق ممارسة مهنتي التمريض والقبالة؛
- تعزيز بناء القدرات (تأسيس كلية الطب الناميبية ومراكز تدريب إقليمية أخرى في مجال التمريض)؛
- حملة توعية إعلامية بشأن القضايا الصحية. وتبلغ نسبة الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل حالياً ٩٥ في المائة.

٥٧- والحكومة ملتزمة بتغطية ٧٠ في المائة من تكاليف إجراءات التصدي الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ١٧/٢٠١٦ بعد أن ارتفعت من ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٥٥ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ثم إلى ٦٤ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وسعيًا لزيادة فرص الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية، اعتمدت الحكومة في وقت سابق أيضاً مبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية لعام ٢٠١٣ لبدء العلاج بمضاد الفيروسات العكوسة عندما يبلغ حساب خلايا سي دي ٤ ٥٠٠ خلية، ومعالجة جميع النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية؛ ومعالجة جميع مرضى السل الحاملين

لفيروس نقص المناعة البشرية وجميع الأطفال الحاملين للفيروس ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة والأزواج الذين يكون أحدهما مصاباً بالفيروس.

٥٨- وتعد ناميبيا أول بلد يحقق الهدف العالمي المتمثل في تقليص نسبة انتقال الفيروس إلى أقل من ٥ في المائة، إذ انخفضت هذه النسبة من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٣ وبلغت نسبة الحوامل المصابات بالفيروس اللواتي حصلن على خدمات منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل ٩٥ في المائة.

٥٩- وتوفر الحكومة مضادات الفيروسات العكوسة مجاناً في المرافق الصحية العامة وتشجع المصابين على طلب هذا العلاج. وتبلغ نسبة الحصول على هذا العلاج حالياً ٩٠ في المائة. ويعد خفض معدل وفيات الملاريا من ٧ ٠٠٠ وفاة في عام ١٩٩٠ إلى ١٠ في عام ٢٠١٣ إنجازاً إذ أن انتشار الملاريا كان أيضاً من العوامل المساهمة في ارتفاع معدل الوفيات النفاسية بين الأمهات الحوامل.

٦٠- وثُقِّحت المبادئ التوجيهية السياساتية المتعلقة بالصحة الإنجابية لإذكاء وعي الأزواج لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الصحة الإنجابية والولادات.

٦١- وقد وضعت مبادئ توجيهية لاستكمال استعراض الوفيات النفاسية ووفيات المواليد المخاضية ووفيات حديثي الولادة وشكلت لجان للتدقيق في الوفيات النفاسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المناطق والدوائر من أجل استعراض وتعزيز نوعية الخدمات المقدمة للنساء الحوامل.

٦٢- وسجل تراجع في حالات الإصابة الجديدة بالفيروس بين الحوامل اللواتي يترددن على عيادات ما قبل الولادة. وخلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، بلغت نسبة النساء اللواتي أثبتت الاختبارات إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية ١٨,٢ في المائة من النساء مقابل ١٨,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وقدرت نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين البالغين من سن ١٥ عاماً فما فوق ١٨ و ١٢ في المائة في عام ٢٠١٣.

٦٣- ولا يزال البلد يواجه تحديات تتعلق بنقص العاملين في القطاع الصحي من ذوي المهارات والخبرة. وفي هذا الصدد، تواصلت الحكومة مع البلدان المجاورة لانتداب وتوظيف عاملين مؤهلين للتخفيف من حدة الوضع.

ثامناً- العنف الجنساني

٦٤- يشكل العنف الجنساني مصدر قلق بالغ في ناميبيا. إذ تشير سجلات الشرطة إلى أن نصف الناجيات يعانين من التعرض للعنف على أيدي أشخاص تربطهم بهم صلة قرابة أو على أيدي عشرائهن.

٦٥- وناميبيا ملتزمة بالقضاء على العنف الجنساني بجميع أشكاله مثلما جسدهته السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية (٢٠١٠-٢٠٢٠)، التي توفر إطاراً للجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ويشمل الهدف الرئيسي من هذه السياسة في توفير التوجيه العام لمختلف الجهات صاحبة المصلحة لإدماج منظور جنساني في عمليات وضع برامجها وذلك في إطار الجهود الوطنية لمعالجة العنف الجنساني. ووضعت خطة عمل وطنية بشأن العنف الجنساني (٢٠١٢-٢٠١٦) من أجل توفير آلية تسترشد بها مختلف الجهات صاحبة المصلحة في تحسين الوقاية من ظاهرة العنف الجنساني والتصدي لها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تشريعات هامة تجرم العنف الجنساني، تشمل: قانون مكافحة الاغتصاب، وهو القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٠، وقانون مكافحة العنف المنزلي، وهو القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٣.

٦٦- وأطلقت الحكومة من خلال وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل عدة حملات للتوعية العامة بوسائل إعلام متعددة مثل حملة "أكشفه لتوقفه"، ووضع رسم بياني لنظام الإحالة الوطني لتوفير الحماية بالتعاون مع عدة وزارات رئيسية ومنظمات المجتمع المدني.

٦٧- وأنشئت في جميع المناطق الأربع عشرة ١٥ وحدة من وحدات حماية المرأة والطفل المتخصصة التي تغيرت تسميتها لتصبح وحدات التحقيق في حالات العنف الجنساني، من أجل حماية الناجيات من العنف الجنساني وتقديم الخدمات لهن.

٦٨- وأنشأت الحكومة آلية تنسيق لتنفيذ السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية تتألف من ست مجموعات بما في ذلك المجموعة المعنية بالعنف الجنساني وحقوق الإنسان. وتتوخى المجموعة المعنية بالعنف الجنساني وحقوق الإنسان، إسداء المشورة للحكومة وجميع الجهات صاحبة المصلحة بشأن الاستراتيجيات الفضلى لاستئصال آفة العنف الجنساني في المجتمع. وتتألف المجموعة المذكورة من مهنيين يعملون في مؤسسات حكومية مثل وكالات إنفاذ القانون فضلاً عن ممثلين لمنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات دينية وشركاء في التنمية.

٦٩- وفي إطار الجهود المبذولة في عام ٢٠١٤، لإيجاد حلول للعنف الجنساني، عقدت الحكومة، من خلال مكتب رئيس الوزراء، المؤتمر الوطني الثاني بشأن العنف الجنساني. ووفر المؤتمر منبراً للحوار بين القيادات الوطنية والإقليمية، والجهات المسؤولة وأصحاب الحقوق بشأن الأسباب الجذرية للعنف الجنساني والعوامل التي تساهم فيه. وشملت التوصيات إعداد مبادئ توجيهية بشأن توفير خدمات متكاملة لضحايا العنف الجنساني وتعزيز مشاركة الذكور ومعالجة قضايا الشباب. وعممت التوصيات الصادرة عن المؤتمر على جميع الجهات صاحبة المصلحة على نطاق واسع. ويتولى مكتب رئيس الوزراء مهمة رصد تنفيذ هذه التوصيات.

٧٠- وهناك برامج حكومية أخرى يجري تنفيذها لمكافحة العنف الجنساني من قبيل برنامج نحو الأمية القانونية الذي يستهدف مقدمي الخدمات الرئيسيين (معلمو المهارات الحياتية، والقادة

التقليديون والكنسيون، وأفراد الشرطة، وقوات الدفاع وأفراد المجتمع المحلي)؛ والحملات الإعلامية، فضلاً عن الاحتفال بحملة "١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني".

رعاية وحماية الطفولة

٧١- أنشئت فرقة عمل دائمة معنية بالأطفال في عام ٢٠٠٤، وهي تتألف من ممثلين لمختلف الوزارات التنفيذية والمنظمات غير الحكومية، وشركاء التنمية الرئيسيين. وتجتمع فرقة العمل مرة كل ثلاثة أشهر، وتتولى أيضاً مسؤولية تنفيذ التزامات ناميبيا بموجب الصكوك الدولية والإقليمية التي صدقت عليها.

٧٢- وبالإضافة إلى ذلك، اشترت الحكومة عقارات لإنشاء ملاجئ وبيوت آمنة في جميع أنحاء البلد لإيواء الناجيات من العنف الجنساني حيث تقدم لهن المشورة أيضاً.

٧٣- وقد نفذت ناميبيا بنجاح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الرعاية البديلة للأطفال وهي تشجع على إيداع الأطفال ممن تيتموا أو ممن هم في حاجة إلى الرعاية لدى أقاربهم إذا ما ثبت أن ذلك يخدم مصلحة الطفل الفضلى، أو ضمان إيداعهم في بيئات آمنة إذا تعذر ذلك.

تاسعاً- تنفيذ التوصيات التي حظيت بالقبول والتأييد خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل

٧٤- قبلت ناميبيا ١٠٤ توصيات من أصل ١٢٨ توصية خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها. ويسر ناميبيا أن تبلغ عن تنفيذ أكثر من ٤٠ توصية بالكامل مع حلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقدمت ناميبيا تقريراً عن منتصف المدة بشأن تنفيذ هذه التوصيات. وفيما يلي مزيد من تدابير التنفيذ.

التوصيتان رقم ٢٢ و ٢٣: سياسة المساواة وعدم التمييز، ومكافحة التمييز العنصري

٧٥- تكفل المادة ١٠ من الدستور المساواة وعدم التعرض للتمييز، وتحظر التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الانتماء الإثني أو الدين أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي. وبالإضافة إلى الأحكام الدستورية، سنت الحكومة تشريعات لمعالجة التمييز العنصري وتعزيز المساواة، من قبيل قانون مكافحة التمييز العنصري لعام ١٩٩١، ويعد قانون العمل الإيجابي (التوظيف) رقم ٢٩ لعام ١٩٩٨، مقترنا بقانون العمل رقم ٢٠٠٧، من التشريعات التي تحظر التمييز العنصري بجميع أشكاله في ناميبيا.

التوصية رقم ٦١: التشيف الجنسي، ومنع حالات الحمل المبكر

٧٦- إن ناميبيا ملتزمة بالتصدي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط الشباب، وقد وضعت إطاراً سياساتياً وبرامج تثقيفية شتى. ويشمل ذلك المبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بالمراهقين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وسياسة منع حالات الحمل بين الطالبات والتعامل مع هذه الحالات، وسياسة قطاع التعليم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم خدمات صحية ملائمة للمراهقين، والسياسة الوطنية المتعلقة بالصحة المدرسية. وقد ساهمت هذه السياسات والبرامج في الحد من معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ففي عام ٢٠١٤، بقي معدل انتشار الفيروس بين النساء الحوامل اللواتي يترددن على مرافق الرعاية السابقة للولادة ثابتاً عند نسبة ١٦,٩ في المائة، مع تسجيل تراجع في هذا المعدل بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ من ٢٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦، و ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٤.

٧٧- وسجلت تغطية خدمات المشورة والفحص الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية زيادة ملحوظة في السنوات الست الماضية، من ٥٥ في المائة من النساء و ٣٤ في المائة من الرجال بين عمر ١٥ و ٤٩ في الاستقصاء الصحي الديمغرافي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٨١ في المائة و ٦٣ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠١٣.

٧٨- ويمكن للأطفال من سن ١٨ عاماً فما فوق إعطاء موافقة مستنيرة كاملة على تلقي العلاج والرعاية الصحية أما بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، فيشترط الحصول على موافقة أحد الوالدين أو الوصي القانوني.

٧٩- ومن حق جميع المراهقين معرفة ما إذا كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وإطلاع الغير على ذلك بمحض إرادتهم. ويحصل المراهقون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على خدمات الرعاية الشاملة والعلاج والدعم. وسن إعطاء الموافقة، في إطار السياسة الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٢٠٠٧)، هو ١٦ عاماً. ويشترط موافقة أحد الوالدين أو الوصي القانوني بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً لإجراء الاختبار إلا إذا ارتئي أن الطفل القاصر يتمتع بالنضج.

٨٠- وأدرج تدريب المساعدين الصحيين على تقديم الخدمات الصحية الملائمة للمراهقين في مقررات تدريب العاملين الصحيين أثناء الخدمة في المركز النامي للتدريب الصحي ومراكز التدريب الصحي الإقليمية وفي تدريب ما قبل الخدمة في جامعة ناميبيا. ومن اليسير الحصول على المعلومات الصحية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في مراكز الصحة العامة، وهي ليست حكراً على المرضى.

التوصية رقم ٦٣: مخططات التمويل والائتمانات البالغة الصغر

٨١- أعدت لجنة التخطيط الوطني الخطة الإنمائية الوطنية الرابعة للفترة (٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٦/٢٠١٧) التي تتضمن ثلاثة أهداف شاملة ألا وهي: تحقيق مستويات عالية ومستدامة من النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وزيادة المساواة في الدخل. وبالتالي، فإن جميع الاستراتيجيات والمبادرات التي تدرج في إطار هذه الخطة موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف الثلاثة.

٨٢- وتنطوي إحدى الاستراتيجيات الرئيسية المحددة في الخطة الإنمائية الوطنية الرابعة، التي تشير على نحو مباشر إلى الجزء الثاني من التوصية، على تنفيذ استراتيجية القطاع المالي النامي، التي تهدف إلى زيادة فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على التمويل، والانتقال من العمالة غير المنظمة إلى العمالة المنظمة وفقاً لتوصية منظمة العمل الدولية.

٨٣- وقد وضعت الحكومة البرامج التالية لمخططات الائتمان من خلال مختلف المؤسسات لتضييق التفاوت في الدخل:

- أنشأت الحكومة الناميبية بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عام ٢٠١٢، بعد حل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تحول إلى مؤسسة مصرفية تجارية متكاملة. وتتمثل مهمة بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في توفير منتجات وخدمات مصرفية ممتازة وجيدة التصميم وموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر ومؤسسات القطاع غير النظامي لتمكينها من الانطلاق والنمو والتنافس والازدهار في بيئة عالمية؛
- تقدم وزارة الشباب والرياضة والثقافة والخدمات الوطنية منحاً للشباب العاطلين عن العمل لخلق فرص عمل في مجتمعاتهم المحلية؛
- تقدم وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل أيضاً منحاً للمؤسسات الصغيرة في إطار مبادراتها للتنمية المجتمعية؛
- يقدم بنك التنمية الناميبية قروضاً بشروط مرنة لمنظمي المشاريع المحتملين في البلد؛
- يقدم البنك الزراعي الناميبية قروضاً بشروط ميسرة ومنحاً لصغار المزارعين؛
- يقدم صندوق الضمان الاجتماعي الإنمائي منحاً وقروضاً وغير ذلك من أشكال المساعدة المالية، بما في ذلك توفير التدريب للأشخاص المحرومين اجتماعياً واقتصادياً من العاطلين عن العمل؛
- تملك وزارة التجارة والصناعة برامج ومرافق شتى لتقديم المساعدة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتأسيس مشاريعها وتنميتها. ويهدف صندوق المساعدة

بالمعدات، على سبيل المثال، إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتناء معدات التصنيع اللازمة لزيادة قدراتها الإنتاجية.

التوصية رقم ٧٠: صياغة كتاب أبيض يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٨٤- تولى مكتب أمين المظالم صياغة كتاب أبيض وطني بشأن حقوق الشعوب الأصلية في ناميبيا عرض على الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لتقدم مساهماتها.

التوصية رقم ٧: ضمان اتساق التشريعات الوطنية مع الالتزامات الناشئة عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري

٨٥- صدقت ناميبيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأنشأت الحكومة وحدة استشارية لشؤون الإعاقة في مكتب الرئيس مكلفة بأداء دور هيئة التنسيق بشأن المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. واعتمدت ناميبيا نموذجاً يقوم على حقوق الإنسان في تعميم مراعاة الإعاقة والإدماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي بوصفه النموذج الأفضل.

٨٦- وقد اعترفت الحكومة بالتزامها بمقتضيات المادة ٢٧ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتولي الحكومة أولوية لتوفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تضمين جميع إعلاناتها عن الوظائف إشارة تقول "يشجع الأشخاص ذوو الإعاقة على التقدم للوظيفة". ورغم أن القانون المتعلق بإنشاء المجلس الوطني لشؤون الإعاقة سُـنَّ قبل بدء نفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن لا حاجة إلى موافقة مع الاتفاقية، لأن أحكام هذه الاتفاقية تعتبر جزءاً من القانون النامبي بموجب المادة ١٤٤ من الدستور.

التوصية رقم ٢: جريمة التعذيب

٨٧- يجري حالياً وضع مشروع قانون يجرم التعذيب بوصفه جريمة محددة. وتتضمن أحكام مشروع القانون تعريف التعذيب المنصوص عليه في المادة ١ من الاتفاقية. وفي هذه الأثناء، ينص الدستور في المادة ٨(٢)(ب) على حظر التعذيب وسوء المعاملة وعلى عدم جواز قبول أي أدلة يحصل عليها عن طريق التعذيب أو المعاملة القاسية اللاإنسانية أمام الهيئات القضائية.

التوصية رقم ٣: التشريعات المتعلقة بالاتجار بالبشر

٨٨- سنت ناميبيا قانون منع الجريمة المنظمة، وهو القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٤، الذي يجرم الاتجار بالبشر، ومع ذلك شرعت الحكومة في صياغة تشريعات شاملة بشأن الاتجار بالبشر.

٨٩- ويحظر استخدام أو شراء الأطفال لأغراض البغاء بموجب القانون رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ المعدل لقانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب. وعلاوة على ذلك، يحظر قانون العمل الناميبي، وهو القانون رقم ١١ لعام ٢٠٠٧ بصيغته المعدلة، انحراط الأطفال دون سن ١٤ عاماً في العمل المأجور.

التوصية رقم ٦: تعزيز آليات حماية الأطفال قانونياً واجتماعياً من العنف الجنسي وتعزيز تدابير مكافحة التمييز والعنف ضد الأطفال، ولا سيما العنف الجنسي

٩٠- تسلم الحكومة بأن العنف ضد الأطفال يشكل مصدر قلق شديد في البلد. وهو يدرج في إطار العنف الجنساني، ونُحِيل إلى المعلومات الواردة في الفقرات السابقة بشأن هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، أقرّ البرلمان قانون رعاية وحماية الطفل في عام ٢٠١٥ ويتضمن هذا التشريع أحكاماً بشأن مكافحة جميع أنواع الاعتداء على الأطفال. غير أن هذا القانون لم يُفَعَّل بعد. ووضع مشروع قانون عدالة الأطفال في صيغته النهائية أيضاً، وسيقدم إلى البرلمان في المستقبل القريب.

التوصيتان رقم ٤٥ و ٥٠: تحسين الظروف المعيشية والبنية التحتية في مراكز الاحتجاز؛ وتحسين المرافق في السجون المحلية

٩١- عملت حكومة ناميبيا، من خلال إدارة الخدمات الإصلاحية الناميبية، على توسيع وتغيير عدة مرافق إصلاحية في جميع أنحاء البلد لتحسين إدارة شؤون المجرمين ورعايتهم. وإلى جانب بناء المرافق الإصلاحية، أسندت لإدارة الخدمات الإصلاحية الناميبية ولاية جديدة لبناء مراكز الاعتقال المؤقت لتخفيف الضغط الناجم عن الاكتظاظ ولذلك، تخطط الإدارة لبناء سبعة مراكز للاعتقال المؤقت في جميع أنحاء البلد بدءاً بمدينة أوندانغوا حيث سيشرع في بنائها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وستُبنى مرافق أخرى للاعتقال المؤقت حالما تتوفر الأرض والأموال. وقد عملت إدارة الخدمات الإصلاحية الناميبية على تطوير وتحديد المرافق الإصلاحية التالية في البلد:

- مركز ويندهوك الإصلاحي (تجديد وتطوير)؛
- مركز إليزابيث نيببما (تطوير)؛

- مركز سواكوموند الإصلاحى (تجديد)؛
- مركز هارداب الإصلاحى (تجديد)؛
- مركز ويندهوك الإصلاحى الخاص بالنساء (انتهت أشغال بنائه)؛
- مركز إيفاريسستوس شيكونغو الإصلاحى (تم تطويره بالكامل).

التوصية رقم ٧٦: مواصلة انتهاج السياسات الملائمة، من قبيل برنامج العمل للقضاء على عمل الأطفال في ناميبيا ٢٠٠٨-٢٠١٢، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، من أجل التصدي لظاهرة عمل الأطفال

٩٢- خلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت وزارة العمل وخلق فرص العمل في تنفيذ عمليات التفتيش السنوية في المزارع في البلد، من أجل تحديد حالات عمل الأطفال وكشفها في البلد. وتستهدف عمليات التفتيش المناطق المعروفة بهذه المشكلة، مثل المناطق الحدودية وبعض مناطق المجتمعات المحلية.

٩٣- وأعدت المواد الترويجية بشأن عمل الأطفال ووزعت في المعارض التجارية السنوية في جميع أنحاء البلد في إطار حملة التوعية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في البلد.

٩٤- ووضعت الحكومة برنامج العمل للقضاء على عمل الأطفال بمساعدة منظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الحكومة أيضاً قائمة بأنواع العمل الخطرة على الأطفال، وقائمة بالأعمال السهلة. وأعدت هاتان القائمتان بمساعدة منظمة العمل الدولية - برنامج العمل للقضاء على عمل الأطفال من خلال المرحلة الثانية من مشروع نحو القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (TECL II) الذي أُجِّز في عام ٢٠١١^(٦).

التوصية رقم ١٠٢: الآليات الوطنية المستقلة لتفتيش أماكن سلب الحرية

٩٥- تنص المواد من ١٢٢ إلى ١٢٥ من قانون الإصلاحات لعام ٢٠١٢ على اضطلاع القضاة ورجال الدين بزيارات لجميع المرافق الإصلاحية في البلد. وتضم فئة القضاة الزائرين قضاة صلح وقضاة وبرلمانيين. ويزور أمين المظالم هذه المرافق لتلقي الشكاوى ومعالجتها، ويفتش المرافق ويقدم التوصيات إلى الحكومة بعد ذلك.

التوصيتان رقم ٤٧ و ٤٨: القضايا التي تأخر البت فيها والمحاکمات السريعة

٩٦- اعتمد النظام القضائي الناميبي عددا من التدابير الرامية إلى الحد من تراكم القضايا الجنائية في المحاكم، وهي على النحو التالي:

٩٧- عُدل قانون الإجراءات الجنائية، وهو القانون رقم ٥١ لعام ١٩٧٧، بإدراج المادة ٥٧ (ألف) لمنح المدعين العامين صلاحية إصدار غرامات الإقرار بالذنب عندما توجد أسباب معقولة تدعو المدعي العام للاعتقاد بأن المحكمة الجزئية، إذا أدانت المتهم بارتكاب جرم ما، لن تصدر حكماً بالسجن أو بدفع غرامة تتجاوز ٦٠٠٠ دولار ناميبي. وفي السابق، لم يكن ذلك ممكناً إلا عندما يعتقد المدعي العام أن المحكمة المصدرة للحكم قد لا تحكم بأكثر من غرامة قدرها ٣٠٠ دولار ناميبي أو السجن لمدة ثلاثة أشهر. ومع إدخال هذا التعديل، بات بالإمكان الفصل في عدد من القضايا دون اشتراط مثل الأشخاص أمام المحكمة، ما يجد بالتالي من تأخر البت في القضايا.

٩٨- وأنشأت الحكومة، عن طريق وزارة العدل، محكمتين مخصصتين لمعالجة حالات تأخر البت في القضايا في مقاطعة ويندهوك على مستوى المحاكم الجزئية؛ وخصصت إحدهما للبت في قضايا الفساد بينما تُخصص الأخرى للبت في الأفعال الجرمية/الجرائم الأخرى، وسيوسع نطاق هذه المحاكم لتشمل أنحاء أخرى من ناميبيا في الوقت المناسب. وتنظر لجنة الصلح، وهي فرع شبه مستقل تابع لوزارة العدل، في إمكانية فتح محاكم يوم السبت لكي تعالج حالات تأخر البت في القضايا على وجه التحديد.

٩٩- وشرعت الوزارة في تنفيذ مشروع لتدريب القضاة من أجل زيادة عدد القضاة والمدعين العامين في البلد. وفي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ درب ما مجموعه ٥٢ من الطامحين للعمل في القضاء والادعاء العام.

١٠٠- وأبرمت الحكومة أيضاً اتفاقات ثنائية مع بلدين مجاورين، هما زمبابوي وزامبيا، تتعلق بتوظيف قضاة ومدعين عامين بالتعاقد للمساعدة في الحد من حالات تأخر البت في القضايا.

التوصية رقم ١٦: جمع بيانات مصنفة تتيح تقييم فعالية السياسات والمبادرات الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه

١٠١- أنشئت الوكالة الناميبية للإحصاء بهدف تمكين الحكومة من جمع البيانات وتقييمها. وتشمل المهام الرئيسية لهذه الوكالة جمع المعلومات الرسمية وغيرها من الإحصاءات وتوفيرها وتحليلها ونشرها في البلد. وبالإضافة إلى جمع وتقييم بيانات محددة عن العنف الجنساني وغيره من الجرائم، اتخذت الحكومة التدابير التالية:

هاء- تطبيق النظام الإلكتروني في جهاز الشرطة

١٠٢- وضعت وزارة السلامة والأمن نظام الشرطة الإلكتروني. وهو نظام يقوم على تجميع المعلومات ذات الصلة بالعنف وفقاً لقوانين البلد المتعلقة بالجرائم وتحليلها وتخزينها ونشرها. وتُجمع المعلومات بأسلوب منهجي، يشمل في جملة أمور، المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي تساعد

في التتبع والتحقيق وربما الملاحقة القضائية. وتشمل تلك المتغيرات على سبيل المثال لا الحصر، العمر ونوع الجنس والخلفية الدراسية، والعمل، والأماكن، وتركيب الأسرة، لكل من الضحية والمتهم والشهود. وتعد هذه المتغيرات هامة لوضع وتنفيذ المبادرة الوطنية للقضاء على العنف الجنساني بما في ذلك الاتجار بالبشر على نحو فعال.

كشوفات شهرية للحالات (تعد يدويا استنادا إلى تقارير الشرطة)

١٠٣- أنشأت وزارة السلامة والأمن ١٤ مقر قيادة إقليمية للشرطة لها مراكز تابعة ومراكز فرعية تشمل وحدات الشرطة المعنية بالتحقيق في حالات العنف الجنساني التي تتولى معالجة هذه الحالات. وتتلقى مقرات القيادة الإقليمية إحصاءات عن الجرائم المبلغ عنها تُجمَع في كشف شهري يرسل إلى مقر الشرطة الوطنية لحفظها في السجلات وتحليلها ونشرها.

جمع البيانات من خلال الأبحاث والدراسات الاستقصائية

١٠٤- تجري وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل من خلال مديرية المساواة بين الجنسين والبحث، وبالتعاون مع الوكالة الناميبيّة للإحصاء، بحثاً مكثباً وميدانياً عن العنف الجنساني والاتجار بالبشر. ويجري هذا البحث على فترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات.

التوصيتان رقم ٣٢ و ٣٤: العادات والتقاليد وحقوق المرأة

١٠٥- بموجب المادة ٦٦ من الدستور الناميبي، يتساوى القانون العرفي والقانون العام وينبغي تعزيز كل منهما شريطة عدم تعارضه مع أحكام الدستور أو مع أي قانون تشريعي. ولذلك، تُحظر أية ممارسة عرفية تعتبر غير دستورية ويُعاقب عليها في المحاكم العادية. وينص قانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب على عقوبات تفرض على من يرتكب أي سلوك جنسي يُشرك فيه القصر دون سن السادسة عشرة من العمر.

١٠٦- ويتضمن قانون رعاية الطفل وحمايته أحكاماً ضد الممارسات العرفية الضارة التي تؤثر على حقوق المرأة بما في ذلك زواج الأطفال، والنشاط الجنسي المبكر والإنجاب. فهو يحدد ١٨ عاماً حداً أدنى لسن الزواج العرفي، بما يتماشى مع الحد الأدنى لسن الزواج المدني وهو ١٨ عاماً للفتيان والفتيات على حد سواء.

التوصيتان ٣٧ و ٣٨: استخدام لغات أخرى غير الإنكليزية لضمان الوصول إلى الخدمات العامة

١٠٧- تدعو السياسة الوطنية الناميبيّة في مجال اللغات إلى تعزيز جميع اللغات المحلية في ناميبيا. وتوسيع نطاق هذه السياسة، تواصل الحكومة، بالتعاون مع الجهات المعنية، ترجمة الوثائق الخاصة بجميع الخدمات الحكومية الأساسية إلى اللغات المحلية من أجل تحسين تقديم هذه الخدمات.

١٠٨- وبموجب السياسة الخاصة باللغات المحلية، بات من الإلزامي تدريس جميع الأطفال في المدارس الابتدائية بلهجاتهم المحلية، مع التركيز بشكل خاص على الفئات المهمشة كجماعتي السان والأوفاهيمبا. وفي ضوء ذلك، يتعين على جميع السلطات التعليمية الوطنية والإقليمية أن تضمن تنفيذ السياسة الخاصة باللغات المحلية. ويجري حالياً وضع مواد تعليمية بمختلف اللغات.

١٠٩- وبحق للمدعى عليه أو المتهم أن يتكلم باللغة التي يختارها في جلسات المحاكم ويستفيد من خدمات مترجم فوري.

١١٠- وتبث القنوات الإذاعية والتلفزيونية التابعة لهيئة الإذاعة الناميبية الرسمية برامج تلفزيونية وإذاعية يومية بثماني لغات محلية.

١١١- وتصدر عدة صحف يومية وأسبوعية، كلياً أو جزئياً، بلغات شعوب أصلية. فمجريّة العهد الجديد (New Era) الحكومية، على سبيل المثال، تتضمن أجزاء بلغات الشعوب الأصلية المعترف بها في البلد. ومجريّة كوندانا المملوكة للدولة تصدر كلياً بلغة أوشيوامبو.

التوصية رقم ٥٢: تعزيز وحدات الشرطة المعنية بالمرأة والطفل وتوفير الموارد البشرية واللوجستية اللازمة لها

١١٢- تغيرت مؤخراً تسمية وحدات حماية المرأة والطفل المتخصصة، وعددها ١٥ وحدة في جميع أقاليم البلد الأربعة عشر إلى "وحدات التحقيق في حالات العنف الجنساني" حرصاً على أن تكون التسمية شاملة للجميع ومحيدة جنسانياً، ولتشجيع جميع الأشخاص بمن فيهم الرجال والفتيان على التماس المعلومات والخدمات. وجرى مؤخراً تحسين وتوسيع قدرات هذه الوحدات بتوفير ما يلزمها من موارد بشرية وإدارية.

التوصية رقم ٦٠: تعقيم النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١١٣- لا تتبع الحكومة سياسة تعقيم النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ناميبيا. إذ يحق للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الإنجاب وتقديمهن للحكومة ما يلزم من تسهيلات لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى طفلها.

١١٤- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدرت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية المذكورة الحكومية رقم ٧٣. وتتناول المادة ٧ من المذكرة استحقاقات المرضى ومسؤوليات الدولة تجاههم. وصدرت المادة ٧(أ) و(ج) والمادة ٧(١)(ج) (عاشراً) إلى (ثاني عشر) لتؤكد موقف الوزارة بشأن الموافقة المستنيرة.

التوصيتان ٥٥ و٧٣: تسجيل زيجات القانون العرفي وحق المرأة والطفل في التملك في إطار الزواج العرفي

١١٥- ينص قانون مركز الطفل، وهو القانون رقم ٦ لعام ٢٠٠٦، على معاملة جميع الأطفال معاملة متساوية فيما يتعلق بحق الطفل في أن يرث والديه. وعلاوة على ذلك، توصلت المحكمة العليا الناميبية إلى حل مسألة ميراث الطفل الذي يولد خارج نطاق الزوجية في قضية لوتا فرانس ضد إنجي باشكي وآخرون^(٧).

التوصيات ٩١ و٩٢ و١١١: التوقيع والتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات التي لم تصبح ناميبيا طرفاً فيها بعد

١١٦- تواصل الحكومة إجراء دراسة وافية للصكوك الدولية لضمان مواءمة القوانين الوطنية مع الشروط الواردة فيها قبل التوقيع و/أو التصديق عليها و/أو الانضمام إليها. ويُتبع هذا النهج لدى النظر في جميع الصكوك الدولية التي لم تصدق عليها ناميبيا بعد.

التوصيتان ٦٤ و٦٦: إمكانية وصول المرأة إلى مرافق صحية ملائمة وحصولها على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

١١٧- توفر جميع المرافق الصحية في البلد خدمات كافية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، تتماشى مع مستوى المرفق الصحي. وفي إطار سياسة الصحة الإنجابية التي تتبعها وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، تُقدّم في معظم المرافق الصحية جملة من البرامج والخدمات منها ما يلي:

- خدمات منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛
- خدمات الرعاية قبل الولادة وبعدها؛
- إجراء الفحص السريع لفيروس نقص المناعة البشرية؛
- تنظيم الأسرة؛
- الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً ومعالجتها.

عاشراً - الخلاصة

١١٨- تُشجع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في البلد على المشاركة وتقر الحكومة بالدور الهام الذي تؤديه هذه المنظمات في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. والمجتمع المدني في ناميبيا صغير لكنه فعال إذ يركز أساساً على جهود الحد من الفقر لتعزيز الإدارة الرشيدة

واحترام حقوق الإنسان. وتتواصل الحكومة مع هذه المنظمات من خلال اللجنة البرلمانية المعنية بالحسابات العامة، في إطار جهودها للدعوة إلى زيادة الفرص والموارد المتاحة للفقراء.

١١٩- ولمعالجة الأسباب الجذرية للجوع والفقر، وتحسين الظروف المعيشية للفقراء، يزور رئيس الجمهورية والوزراء بانتظام جميع أقاليم البلد لعقد اجتماعات عامة من أجل النهوض بالناس على مستوى القاعدة الشعبية وإشراكهم في البحث عن الحلول وفي عملية صنع القرار كي لا يروا أنفسهم أشخاصاً يائسين يعيشون على المساعدات الحكومية.

Notes

- ¹ A standing technical committee consists of various line Ministries, charged with the responsibility of drafting State reports on international instruments. Namibia Non-Governmental Organization Forum (NANGOF) is represented on the committee.
- ² Article 78(2) of the Namibian Constitution.
- ³ (I 3121/2010) [2013], the plaintiff's action was based on unlawful arrest and detention by defendant, the Ministry of Safety and Security. The plaintiff was brought before a magistrate court four days after arrest and was detained in violation of Article 11(3) of the Namibian Constitution. The Court awarded damages to the plaintiff.
- ⁴ in particular Principle 9.3 which state that effective self-regulation is the best system for promoting high standards in the media.
- ⁵ The National Household Income and Expenditure survey (NHIES) is conducted every five years in the country by the National Statistics Agency.
- ⁶ Towards the Elimination of the worst forms of Child Labour.
- ⁷ Heard on 28 June 2007 and delivered on 11 July 2007 by the High Court of Namibia (Case No. (P) I 1548/2005).